تابع للمحاضرة (5)

البُنى الأساسية لمجتمع المعلومات

2- السياسات الوطنية للمعلومات

مفهوم السياسات الوطنية للمعلومات

ويتضمن مفهوم سياسة المعلومات مجموعة من الرؤوس التي تشير إلى نطاقه، وهي:

- سياسة وممارسة إدارة موارد المعلومات الحكومية.
- سياسة البث أو الإذاعة والاتصالات عن بعد.
- سياسة الاتصالات الدولية.
- سياسة كشف أو إفشاء المعلومات.
- سرية المعلومات والخصوصية.
- تشريعات الحاسوب وجرائم الحاسوب.
- الملكية الفكرية.
- سياسة المكتبات والأرشيفات.
- بث المعلومات.

- **هي جزء من السياسة العامة للدولة وتحتوي على القوانين والقواعد والسياسات التي تشجع او تنظم إنشاء وإنتاج المعلومـــــــات واستخدامها وتوصيلها عن طريق الاختيار بين عدة أهداف وعدة بدائـــل**

مبررات وضع السياسات الوطنية للمعلومات

- تزايد الاعتراف بدور المعلومات كمورد من الموارد الأساسية للتنمية الوطنية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتعليمية ... وأصبحت الحاجة ملحة اكثر من أي وقت مضى لحماية هذا المورد من خطر الضياع وسوء الاستخدام .
- إن من حق كل مواطن تطوير إمكانياتهم في اطار العملية التنموية والمساهمة فيها ، والمعلومات والبيانات داعم أساسي لهذه لعملية .
- ان مشاركة أي بلد ما في نظم وشبكات المعلومات الإقليمية او الدولية الى حد بعيد رهين بتوفير بنية قوية في مجال نظم المعلومات وخدماتها في ذلك البلد .

أهداف السياسات الوطنية للمعلومات

- اعداد وتنفيذ برامج متوسطة المدى من اجل تطوير النظام الوطني للمعلومات بما يضمن تحقيق التنسيق الفعال بين النظم الفرعية المختلفة وتحديد الخلل وتصحيحها سد الفجوات.
- ضمان الدعم المستمر من قبل الدولة المكونات نظام الوطني للمعلومـــــــات (الموارد البشرية ،المالية ، الإدارية...)
- تشجيع الإنتاج الفكري الوطني وتدعيم وتسجيل ونشر وحماية وحفظ وبث هذا الإنتاج
- استصدار التشريعات الخاصة بالمعلومات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بها وتطبيقها .
- ضمان تطبيق المعايير والتقنيات الموحدة الوطنية ، الإقليمية ، الدولية مما يسهل ربط المؤسسات بعضها ببعض وتعاونها في تبادل المعلومات محليا ودوليا .

متطلبات السياسة الوطنية للمعلومات

1. المسح الشامل للبنى الأساسية لنظم المعلومات الحالية وتحليلُها وترشيدها واستيعاب التشريعات القائمة فيما يخص المعلومات الوطنية وخدمتُها.
2. ضرورة أن تكون هذه السياسات ذات مرونة تمكّن من تطويع كل مدخلات هذه السياسات وتوجيهها التوجيه المطلوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حيث يمكن التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على أولويات خطط التنمية من جهة، ومع التطورات في وسائل وأساليب تداول المعلومات من جهة أخرى.
3. التوجيه المدروس والاهتمام ا لأفقي نحو التكوين والتدريب للقوى البشرية العاملة في قطاع المعلومات، والعمل في سبيل ذلك على تطوير البنى التحتية المؤسسية للتنظيم والتكوين في هذا القطاع.
4. ينبغي أن توكل السياسة الوطنية للمعلومات إلى أعلى سلطة ممكنة في الهيكل الإداري للدولة بهدف ضمان التنفيذ الكامل والناجح للسياسية الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها ، وتنسيق وانسجام نظم المعلومات وخدماتها ومشاريعها وبرامجها في البلد حتى تحد من التكرار غير الضروري للجهود وهدر الموارد، وتطوير وتشغيل نظم المعلومات وخدمتها لكي تتضاعف فوائدها بالنسبة للمواطنين.

تابع / متطلبات سياسة الوطنية المعلومات

5. أن يتم تنسيق العلاقات المتبادلة والتشابكية بين الإدارات والوزارات والقطاعات من خلال الترتيبات التعاونية من أجل تجميع المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة وتبادلها.
6. إنشاء ميكانيكية وطنية لتنسيق نظم المعلومات وخدماتها وتشابكها في البلد وترجمة عناصر السياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها إلى خطة عمل متوسطة المدى ثم تنفيذها من خلال برامج سنوية.
7. تخصيص المسؤوليات للمؤسسات والهيئات المختلفة التي تشكل النظام الوطني للمعلومات على سبيل المثال تطوير موارد المعلومات، وقواعد المعلومات، والمواصفات والأدوات المساعدة في تداول المعلومات وتنمية الكفاءة البشرية ، وتنسيق وتشجيع ومراقبة التطورات في نظم المعلومات الوطنية.
8. ضمان الانسجام ومواءمة مكوناته وأنشطته، وتقييم آراء المكونات وتشخيص الخلل ومعالجته وسد الفجوات وتنفيذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والإدارية المناسبة التي تؤدي إلى النمو المساعد لنظم المعلومات وخدماتها.